

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسية وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي

بإشارة خاصة للتجربة السودانية

بروفيسور عوض حاج علي أحمد

أستاذ علوم الحاسوب – جامعة النيلين

## ملخص :-

لهذه الورقة للتعريف بدور مؤسسات التعليم العالي والجامعة في ضمان جودة مخزن التعليم العالي أوضحت الورقة بعض السلبيات في هذه المؤسسة واقترحت بعض المقترحات لمعالجتها، تمثل هذه الورقة أساس لحوار أوسع لتحسين دور هذه المؤسسات في ضمان جودة مخرجات الجامعات السودانية.

## Summary

*The aim of this paper is to introduce the role of the ministry of high education and university in quality assurance of high education in Sudan. The paper has explained some drawbacks in practices and suggested solutions. This paper can be a base for further discussions to improve the role of these establishments in assuring quality of universities outputs in Sudan.*

## ١- مقدمة:

تهدف هذه الورقة المختصرة إلى التعريف بأهمية المؤسسية في ضبط جودة مخرجات التعليم العالي. وتأتي هذه الأهمية لسببين أولهما أنها من أفضل الأساليب في التقويم الذاتي وثانيهما أنها من الثغرات ونقاط الضعف التي يشكو منها الأكاديميون والمقومون في كثير من مؤسسات التعليم العالي العربية والأفريقية . لقد ركزت الورقة على التجربة السودانية لسببين أولهما أن السودان قد توسع في التعليم العالي توسعاً مضاعفاً أضعافاً كثيرة خلال العقد الماضي حيث أصبح هناك في كل ولاية من ولايات السودان الست وعشرين جامعة بدلاً من خمس جامعات فقط عام ١٩٩٠ . وزاد عدد القبول من ٥ ألف إلى ٥٠ ألف في درجة البكالوريوس ومن ألف إلى ٥٠ ألف للدبلوم الوسيط مما أقتضى وجود مؤسسه قوية ترعى هذا الإنفتاح وآلية قوية تضمن النوعية والجودة وثانيهما أن

كاتب هذه الورقة ظل ذا علاقة لصيقة بهذه التجربة منذ بدايتها وشارك في كثير من اللجان المهمة بضبط الجودة سواء كان ذلك في التعليم العالي أو التعليم العام وله اهتمام خاص وبعض المساهمات البحثية في هذا المجال . يجب التنويه هنا أن ملخصات هذه الورقة قد قدمت في إجتماع الجامعات المختارة للتقويم الذاتي والاعتماديه بإتحاد الجامعات الأفريقية المنعقد في يونيو ٢٠٠٣ بجامعة الملك محمد الخامس بالمغرب . وقد أعتد كثيراً مما ورد فيها في إستمارة التقويم الذاتي المصممة من إتحاد الجامعات الأفريقية . تتكون هذه الورقة من ثمان فقرات على النحو التالي :

### أولاً: التعليم العالي وضمان جودة التعليم العام: -

حيث ركزت الورقة في هذه الفقرة على دور الأساتذة والباحثين في التعليم العالي في ضبط وتوكيد الجودة في التعليم العام .

### ثانياً: نظام القبول :

والذى ناقشت الورقة فيه مشكلة التوافقية بين التميز المطلق وديمقراطية التعليم في المجتمع .

### ثالثاً: المجلس القومي أو المجلس الأعلى لمؤسسات التعليم العالي :

والذي ركز علي الدور المتنامي لهذه المؤسسة في الرقابة في جودة المخرجات من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي

### رابعاً: الإدارة الأكاديمية ومؤسسية الجامعة :

حيث تم مناقشة أهمية إعتداد وتوسيع مظلة الشورى وأثار التغول على سلطات البعض في ضبط الجودة .

### خامساً: المؤسسة الطلابية :

حيث تم التركيز علي دور الطالب في مراقبة الأداء الاكاديمي ودور المؤسسات الطلابية في معاونة الجامعة في تحقيق اهدافها.

### سادساً: المؤسسات الإقليمية والعالمية وأهميتها في ضبط الجودة:

من حيث تبادل التجربة ومواكبة العالمية والقدرة على المنافسة في عهد العولمة.

### سابعاً: الواقع العربي والواقع السوداني علي الخصوص :

حيث تم التطرق للثغرات في الواقع العربي والواقع السوداني علي وجه الخصوص .

### ثامناً: المقترحات والتوصيات .

## ٢- التعليم العالي وضمان جودة التعليم العام:

إن ارتباط التعليم العالي بالمؤسسية وضبط الجودة في التعليم العام يتحقق من خلال:

أ/ عضوية أساتذة الجامعات الممختصين في اللجان الدائمة في التعليم العام .  
لقد روعي في تكوين اللجان الدائمة في التعليم العام أن يكون هناك تمثيلاً مؤثراً للتعليم العالي في تلك اللجان. مثلاً لجنة إمتحانات السودان ولجنة

المناهج حوالي نصف عضويتها من التعليم العالي . إن وجود المختصين من التعليم العالي في هذه اللجان دون شك له أهميته في مواكبة والتطوير وتوكيد الجودة. ففي لجنة امتحانات السودان قام الإختصاصيون في الإحصاء والحاسوب من خلال عضويتهم في تلك اللجنة بتصميم نموذج تم خلاله معبرة تقويم أوراق الإمتحان وثنيت نسبة النجاح في الشهادة السودانية وكان ذلك وفق منحنى بُني علي أمثلة تربوية وإجتماعية وقد تم كل ذلك بأستخدام الحاسوب الذي يشرف عليه فنيون من الجامعات [١]، [٢]. لقد أفادت المعبرة كما متوقع في معرفة القصور في المنهج أو البيئة التربوية أو المعلم أو الامتحان وأفاد التثبيت على المحافظة على قوة وسمعة الشهادة السودانية الثانوية .

من ناحية أخرى أدت مشاركة الخبراء من التعليم العالي في لجنة المناهج إلي مواكبة وتطوير المناهج في مرحلتي الأساس والثانوي [٣]، [٤] ، حيث تم إدخال علوم الحاسوب والعلوم الهندسية والعلوم الزراعية والإنتاج الحيواني والعلوم العسكرية والعلوم الصحية والعلوم التجارية في المرحلة الثانوية فيما يعرف بمشروع الثانوية الشاملة وذلك حتى يكون للطالب معرفة شاملة في الحياة العملية تمكنه من المنافسة الإنتاجية وترفع من حسه الوطني . هذا وقد اعتمدت هذه المواد التي وضع مقرراتها و ألف كتبها اساتذة مختصون في التعليم العالي كمواكبة مؤهلة للقبول بالجامعات السودانية وكان لهذه المواد اثراً طيباً في تحصيل أو مواكبة الطلاب للمنهج الجامعي لاحقاً وفي تحديد خياراتهم وتخصصاتهم في الجامعات وهم علي بيعة . كذلك تمت مشاركات مماثلة في مرحلة الأساس خاصة في تطوير مناهج الرياضيات والعلوم والحاسوب.

ب/

الندوة السنوية لكليات التربية السودانية . يعقد عمداء كليات التربية في الجامعات السودانية مع القادة التربويين في التعليم العام ندوة سنوية أو طارئة لمناقشة القضايا التربوية الهامة وعادة ما تركز هذه الندوة علي موضوع تربوي واحد فقط في كل لقاء وقد عقدت حتي الآن احد عشر ندوة نوقشت فيها على سبيل المثال لا الحصر قضايا المعلم وقومت المناهج وقومت البيئة المدرسية ومشاكل التعليم التقني وضعف الرياضيات واللغة الإنجليزية. إن نتائج وقرارات هذه الندوة لها اعتماد وإعتبار كبير عند التنفيذيين . فعلى سبيل المثال لا يتم إجازة أي منهج في مرحلة الأساس أو الثانوي الا بعد دراسته في هذه الندوة . كما أن وبناء على قرارات هذه اللجنة أصبح لا يعين معلم في مرحلة الأساس إلا بعد نيله درجة البكالوريوس كما تقرر تأهيل كل أولئك اللذين لا يحملون تلك الدرجة وهم على رأس العمل بنظام التعليم عن بعد لقد أصبحت ندوة عمداء كليات التربية في الجامعات السودانية اليوم جزءاً أساساً في عملية التقويم وضبط الجودة في التعليم العام .

ج- النشاط البحثي والعلمي لاساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا في مجال التعليم العام .

لم يكن هناك بحوثاً تربوية ذات وزن أكاديمي مؤثر في السودان في العقود الماضية وكان فقط يكتفي باستكتاب بعض الخبراء والمهتمين في مواضيع بعينها تنشر في مجلة غير محكمة تحت مسمى مجلة بخت الرضاء ولكن في الفترة الأخيرة وبسبب الاهتمام القومي والعالمي عموماً بالبحث التربوي بدأت تظهر مجلات تربوية متخصصة في بعض الجامعات والمراكز التربوية منها على سبيل المثال مجلة كلية التربية / جامعة الخرطوم والتي تعثرت بعض الشيء بسبب بعض المشاكل المادية ولكن انتظمت في الأونة الأخيرة مجلة دراسات تربوية من المركز القومي للمناهج واخرجت حتى الآن العدد الحادي عشر وهي مجلة محكمة بها بحوث قيمة تهتم بتقويم الواقع التربوي السوداني عموماً مع تركيز خاص علي التعليم العام . لا بد من التنويه هنا أن المركز القومي للمناهج هو مركز بحثي يركز بصورة أساسية على تقويم العملية التربوية في التعليم العام وله وضعية الجامعة من الناحية المؤسسية وفي عضوية مجلسه عدد مقدر من الأساتذة والباحثين في التعليم العالى.

د- الاستشارات المتكررة لاساتذة الجامعات الخبراء في مشكلات التعليم العام عموماً .

يمثل الأستاذ الجامعي مقوماً خارجياً للتعليم العام. كما هو معلوم أن المقوم الخارجي له أهميته في ضبط الجودة لذا فإن التعليم العام في السودان ظل علي إتصال دائم بكليات التربية وبكبار أساتذة الجامعات للمشاركة والبحث في كل القضايا التربوية المستجدة . إن كثيراً من مواضع الدراسات العليا في كليات التربية تكون في الغالب قضايا حية مقترحة من التعليم العام كما أن انتشار كليات التربية والجامعات في ولايات السودان المختلفة ووجودها بالقرب من المدارس والمؤسسات التربوية ساعد علي البحث والإستشارة ومعالجة كثير من القضايا عن قرب . يمكن ملاحظة هذا الجهد من الأوراق التربوية العديدة المنشورة في المجالات البحثية السودانية وغيرها وفي رسائل الماجستير والدكتوراة المجازة في الجامعات.

### ٣- القبول :-

يمثل القبول خط الدفاع الثاني بعد ضمان جودة التعليم العام الذي مخرجاته هي مدخلات التعليم العالي في ضمان جودة التعليم العالي وحيث أنه لن تُتاح فرص التعليم العالي وفي التخصصات المرغوبة للجميع كان لابد من وجود طريقة للأختبار تراعي التميز وتراعي إعتبارات أخرى لها حساسيتها . إن طريقة القبول لها أهميتها الخاصة في السودان للتعقيدات والحساسيات الاثنية والدينية والجغرافية في المجتمع السوداني من أجل كل هذا فإن طريقة القبول لمؤسسات التعليم العالي وفي التخصصات المختلفة تتم من خلال:

- أ- المنافسة الحرة والعادلة للاتحاق بمؤسسات التعليم العالي وبالتخصص المطلوب.
- ب- ضبط وتنفيذ سياسات القبول بواسطة لجنة مركزية للقبول برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية مديري الجامعات وأن كل اللوائح التي تضمن التأهيل والتميز تصمم في هذه اللجنة ثم تعتمد بواسطة المجلس القومي للتعليم العالي .
- ج- إعتبار التميز أو علو النسبة هو الأصل في كل الأحوال وحتى أن منح أو فرص الولايات الأقل نمواً أو المجموعات الأكثر تخلفاً أو فقراً فإن الإختيار لهذه المنح ييتم الإختيار فيها بالتميز وعلو نسبة الشهادة . كذلك في منح القبول على النفقة الخاصة يتم التنافس عليها بالتميز . لا بد من التنويه هنا إلي نقطتين أولهما أن ٥٠ % من فرص القبول في الجامعات بالولايات الأقل نمواً هي لطلاب تلك الولاية ويتم التنافس القومي على ال ٥٠% الباقية فقط هذا إضافة إلى منح خاصة مركزية وولائية للمناطق المتأثرة بالحرب و ثانيهما أن السودان بحمد الله لا يواجه مشكلة الجندرة مثل كثير من الدول العربية والأفريقية حيث تبلغ نسبة الطالبات في القبول حوالي النصف .
- د- عضوية عدد من الجامعات في لجنة الامتحانات المركزية التي تشرف على امتحانات الشهادة المدرسية الثانوية السودانية تراقب وتضمن جودة السياسات والإجراءات .
- هـ- تصميم وإدارة التقويم والامتحانات بواسطة أساتذة من الجامعات مما يضمن المواكبة والتحديث والعلمية [5] .
- و- إعتداد اللجنة المركزية للقبول علي لجنة فنية في الإحصاء والتقويم تقوم بعمل الدراسات العلمية المطلوبة قبل الإجازة النهائية [٦] .

#### ٤- دور المجلس القومي أو المجلس الأعلى للتعليم العالي:

يمثل المجلس القومي أو الاعلي للتعليم العالي أعلي جهة مسؤولة عن ضبط الجودة في التعليم العالي في الدولة ويقوم المجلس القومي أو الأعلي للتعليم العالي في السودان بهذا الدور من خلال المؤسسات التالية :-

- أ- هناك لجنة أكاديمية لكل تخصص جامعي أسسها المجلس القومي للتعليم العالي من كبار العلماء والمختصين لمراجعة المناهج والمقررات والاستعدادات والبنىات التحتية والتجهيزات المعملية لكل برنامج درجة علمية أو دبلوم يقترح من أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ، وذلك للتأكد من أن المؤسسة قادرة على تنفيذ برامج هذه الدرجة العلمية أو الدبلوم . فإذا لم تتأكد اللجنة من ذلك فإن المؤسسة الحكومية لن تخصص لها ميزانيات ، كما أن المؤسسة الخاصة لا يصدق لها بتنفيذ تلك البرامج ومن ثم لا يتم توثيق وإعتداد الشهادة الممنوحة في هذا

البرنامج بعد التخرج . لقد قامت كل لجنة من لجان التعليم العالي المتخصصة بتصميم المنهج والمتطلبات الانموذج في كل برنامج من البرامج التي تحت مظلتها . وتقوم بتطويرها حتي تكون مطابقة للقياسية العالمية في أي فترة . يطلب من أي مؤسسة الالتزام بالبرنامج الانموذج لأقصى حد ممكن .

ب- توجد وحدة في وزارة التعليم العالي بأسم وحدة ضبط الجودة والأعتماذية لتنسيق عمل هذه اللجان ومتابعة تقارير الممتحنين الخارجيين ، ودراسة مذكرات وآراء الأساتذة والطلاب ، كذلك تقوم هذه الوحدة بمتابعة المستجندات العالمية في طرق ضبط الجودة والإعتماذية وعكس كل ذلك للجان المجلس القومي للتعليم العالي . تعتبر وحدة ضبط الجودة والإعتماذية الآلية للتنفيذية للمجلس القومي أو الاعلي للتعليم العالي فيما يلي ضبط الجودة والاعتمادية .

ج- أنشأ المجلس القومي للتعليم العالي مجلساً للتعليم الخاص والأجنبي لضمان قدرات المؤسسة الخاصة المالية الإدارية والكفاءة الأكاديمية قبل التوصية بالمصادفة على إنشائها. وهناك أيضاً وحدة إدارية بالوزارة للمتابعة والتنسيق والرقابة عن مدى التزام المؤسسة بضبط الجودة المؤسسية داخل المؤسسة وفيما يلي الإلتزام بتوجيهات اللجان المتخصصة للمجلس القومي أو الأعلى للتعليم العالي . كل هذا حتي لا تطغي الربحية والروح التجارية علي النوعية .

## ٥- الإدارة الأكاديمية ومؤسسية الجامعة :

حيث أن مخرجات الجامعة أو مؤسسة التعليم العالي هي تأهيلات أكاديمية فإن للإدارة الأكاديمية للجامعة أو المؤسسة عموماً مسؤولية كاملة لضمان جودة تلك المخرجات . يمكن النظر لتلك المسؤولية من خلال النقاط التالية : -

أ- لمدير الجامعة دور هام في ضبط الجودة وذلك بالالتزام الصارم بالمعايير والتقاليد الجامعية الراسخة ، وإعطاء الجامعة قوتها الكاملة من خلال منح أي سلطة فردية بالجامعة حقها كاملاً ابتداءً من عضو هيئة التدريس ثم رئيس القسم ثم عميد الكلية ثم وكيل الجامعة للشئون المالية والإدارية وإنهاء بنائيه و كذلك منح المجالس الحاكمة ابتداءً من مجلس القسم ثم مجلس الكلية ثم مجلس الأساتذة و مجلس شئون الطلاب و إنتهاءً بمجلس الجامعة كامل سلطاتها القانونية . ولا يكتفي بذلك فحسب بل يتم توسيع الشورى في تلك المجالس أو فيما يلي سلطاته بعمل اللجان الفنية الطارئة من المختصين في أي قضية مستجدة وأن تعتمد توصيات هذه اللجان من قبل هذه المجالس الحاكمة أو من مدير الجامعة فيما يليه من سلطاته تمثيلاً مع النمط الشورى المعتمد في الجامعات الرفيعة مثل جامعة كمبردج حيث تعطي آراء العلماء المختصين قوتها

القوى في أي قضية تطرأ على الجامعة . من ناحية أخرى على المدير بناء علاقات خارجية قوية مع العلماء والجامعات ومراكز الأبحاث والاتحادات والجمعيات الإقليمية والعالمية وكذلك عليه ربط الجامعة بحاجات المجتمع وبمؤسسات المجتمع المدني وبمؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص . اذن مدير الجامعة هو قلب الجامعة إن صلح صلحت سائر أجهزتها ومن ثم كان هناك إهتماماً بالطريقة التي يتم بها إختيار مدير الجامعة حيث يرى البعض أن يتم إختياره بواسطة أعضاء هيئة التدريس ولكن ثبت من خلال تجربتين في جامعة الخرطوم أن هذه الطريقة لم تأت بالأفضل وخلقت صراعات سياسية أثرت في الكفاءة الإدارية للجامعة أما البعض الآخر فيرى أن يتم إختياره بواسطة السلطة السياسية الأعلى مباشرة ولكن هذه الطريقة كذلك لها عيوبها لاحتمال التأثير السياسي الحاد في هذا الإختيار . لذا ربما تكون الطريقة الأمثل هي أن يتم الإختيار من قبل لجنة من كبار العلماء وفق معايير معينة معتمداً على السير الذاتية للمرشحين ثم يعتمد هذا الإختيار بواسطة السلطة السياسية الأعلى، وهذا هو المعمول به في كثير من الدول المتقدمة في هذا المجال مثل بريطانيا .

ب- يكون نائب مدير الجامعة في العادة مسؤولاً لدى مدير الجامعة ومؤسساتها عن متابعة تنفيذ نظم ضبط الجودة الأكاديمية في الجامعة ، وعليه أن يكون ذا إرتباط وثيق بالكليات والأقسام ومتابعاً لتنفيذ قرارات لجان التعليم العالي والممتحنين الخارجيين علي وجه الخصوص .

ج- لعميد الكلية دور أساس في مراعاة ضبط الجودة بالكلية وذلك بالتأكد على الالتزام بضوابط وتوجيهات وتوصيات مجالس الأساتذة والكلية والجامعة والمجلس القومي للتعليم العالي والسعي الجاد في الحصول على المتطلبات المالية والدعم اللازم للأقسام وتمكين مجلس الكلية ومجالس الأقسام من ممارسة صلاحياتها كاملها.

د- أن رئيس القسم يمثل أهم حلقات تنفيذ ضبط الجودة والمؤسسية في الجامعة . فهو مسؤول ومن خلال مجلس القسم وأعضاء هيئة التدريس بتطوير المناهج والمقررات والالتزام بالنظم واللوائح والتأكد من استمرار العملية التدريسية بصورتها الأكمل ومن إكمال التجهيزات اللازمة لتنفيذ البرامج ، ومن تنمية قدرات الطلاب وتأهيلهم بالمفهوم التربوي الشامل، وإقامة علاقات عالمية مع اساتذة مميزين ، وإنشاء علاقات مع الأقسام النظيرة وإنفاذ سياسات وأهداف الجامعة . كذلك يجب أن يرأى رئيس القسم سلطة عضو هيئة التدريس في حريته الأكاديمية وفي تقويمه لطلابه ومن ممارسة حقه الإداري ونيل حقه الأكاديمي العادل في الترقيات الأكاديمية والمشاركة في المؤتمرات والإجازات السببية وغيرها .

هـ - أن عضو هيئة التدريس هو أساس ضبط الجودة وعليه أن يكون أستاذاً جيداً في تحديث مادته، وربطها بمتطلبات المجتمع وفي تقديمها بأحسن الأساليب وأحدثها، كما عليه أن يحدد كل المتطلبات والاحتياجات لمادته ( مثال : المعامل و الفنيون و المعدات و العمل الميداني وما إلى ذلك ) وأن يجتهد للحصول عليها ، مثلما عليه أن يجد تماماً لتقييم أداء طلابه . وأخيراً فإن على عضو هيئة التدريس أن يشارك في كل الأنشطة ذات الصلة بقسمه وكليته والجامعة والمجتمع . ومن أجل ضمان الجودة فإن هذه الأنشطة يجب أن تؤخذ في الاعتبار كأساس من أسس ترقى عضو هيئة التدريس وأن تمنح على سبيل المثال حوالي ( ٥٠% ) من الدرجات وتعطي بقية الدرجات ( ٥٠% ) للبحث العلمي والإشراف على الدراسات العليا ذلك حتي ينال الاهتمام بالمرجع البشري وزنة كاملاً . من جهة أخرى لا بد من الإشارة والتأكيد أن عضو هيئة التدريس يمثل سلطة قوية في منظومة التعليم فهو الذي يعلم ويقوم وله الحرية في أن يمارس هذه السلطة كاملاً وإلا اهتزت وتضعفت هذه المنظومة.

و- استناداً على قانون الجامعة فإن مجلس القسم ومجلس الكلية ومجلس الأساتذة ومجلس الجامعة تقع عليهم مسؤولية تأكيد وتنفيذ ضبط الجودة بالجامعة وعلى كل مجلس أن يرفع تقريراً سنوياً على الأقل للمجلس الذي يعلو في كل ما يلي ضبط الجودة .

ز- أنه وحسب التقاليد الجامعية فإن تقارير الممتحنين الخارجيين والأساتذة الزائرين العالميين وتوصيات اللجان الأكاديمية غير الدائمة تعطي اعتباراً وأهمية كما ، وأن الجامعة حسب نظم ولوائح التعليم العالي ملزمة بالآخذ بتوصيات المجلس القومي للتعليم العالي ولجانه الأكاديمية المتخصصة ووحدة ضبط الجودة بوزارة التعليم العالي فيما يخص ضبط الجودة.

## ٦- المؤسسية الطلابية :

يمثل الطالب اداة هامة في ضبط الجودة من خلال :

أ- التأكد ومراقبة تنفيذ المنهج تنفيذاً دقيقاً حسب وثيقة المنهج ومقرراته تدريسياً نظرياً وعملياً وتدريباً خارجياً .

ب- مراقبة تنفيذ الجدول وتنفيذ التقويم الدراسي من قبل ادارة القسم تنفيذاً صارماً.

تقويم عضو هيئة التدريس من خلال استمارة التقويم بعد اكمال أي مقرر في قدرته التدريسية وتحديث مادته العلمية ومتابعته في تقويم طلابه .

- د- تقويم عضو هيئة التدريس ومساعديه في التدريب العملي المعلمي والتدريس الخارجي والتمارين الدراسية من خلال استمارة تقويم معدة لذلك .
- هـ- تقويم التجهيزات المعملية والبيئة التعليمية عموماً من خلال استمارة خاصة بذلك.
- و - تقويم البيئة الثقافية والحريات الفكرية والممارسات الديمقراطية في اختيار المؤسسات الطلابية من خلال استمارة معدة لذلك .
- ز- تقويم النشاطات الرياضية والنشاطات الفنية والفلكلورية والمسرحية من خلال استمارة معدة لذلك .
- تقويم الادارة الاكاديمية في القسم والكلية والشئون العلمية من خلال استمارة معدة لذلك .
- ط/ تقويم الخدمات الطلابية الأخرى مثل استخراج البطاقة والرعاية الاجتماعية وغيرها مما يلي عمادة الطلاب من خلال استمارة معدة لذلك.

**وكذلك** تمثل المؤسسات الطلابية اداة هامة في ضبط الجودة من خلال :

- أ- التعاون مع الادارة في معالجة القضايا الطلابية الساخنة والمهددة للعملية التدريسية والانشطة الجامعية الاخرى حتي تتمكن الجامعة التفرغ لواجباتها .
- ب - مراقبة المؤسسات الاكاديمية والتربوية للجامعة بحكم عضويتها في هذه المؤسسات .
- ج- رعاية النشاط غير التدريسي للطلاب رعاية مباشرة خاصة فيما يلي المشاركات القومية والاقليمية والعالمية باعتبارها هدفاً أساساً من أهداف التعليم الجامعي .
- د - التعاون مع عمادة الطلاب في رعاية الطلاب اجتماعياً وصحياً ومعنوياً وبيئياً ليتمكنوا من الاستيعاب العلمي الجيد .
- هـ - التعاون مع ادارة الجامعة وعمادة الطلاب في ممارسة تبادل قيادة هذه المؤسسات بصورة ديمقراطية و بروح وطنية باعتبار ذلك تدريباً هاماً للطلاب في ممارسة تبادل السلطة في الدولة لاحقاً . و- التعاون مع الكليات وعمادة الطلاب من خلال الجمعيات العلمية والروابط الاجتماعية في ربط الطلاب بمجتمعهم بالقيام بالقوافل الصحية والتثقيفية والاجتماعية وعرض ابداعاتهم العلمية وابداعات مجتمعاتهم المحلية الفلكلورية وغيرها .

## ٧- المؤسسية الاقليمية والعالمية :

أ/ هناك لجنة دائمة مكونة من أساتذة متميزين من اتحاد الجامعات العربية اقترحت حديثاً في هيئة الإتحاد من أجل ضبط الجودة والمؤسسية في الجامعات العربية . تضع هذه اللجنة معياراً عاماً وحداً أدنى لمتطلبات الجودة لكل برنامج دراسي وتقوم بزيارة مؤسسات التعليم العالي لاعضاء بالاتحاد وتمدهم بالوثائق والجدول المساعدة علي التقييم الذاتي . كما يمكن أن نقوم بعمليات تقويم للبرامج الأكاديمية أو التدريب متى طلب منها ذلك .

ب/ كذلك لاتحاد الجامعات الأفريقية لجنه على غرار تلك التي في الجامعات العربية وأنشطة مشابهة .

ج/ يمكن لاتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الأفريقية أن تتسق مع المنظمات العالمية مثل اليونسكو واتحاد الجامعات العالمية والأيسو في أمر ضبط الجودة والاعتمادية وذلك لتمكين عضويتها من التابعة والمواكبة .

## ٨- الواقع العربي والواقع السوداني على الخصوص :-

ما طرح في هذه الورقة ربما يكون متفق عليه من الناحية النظرية ولكن من خلال لقاءتنا واتصالاتنا بالجامعات في كثير من الدول العربية هناك ثغرات عديدة في الواقع العملي نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر :-

أ/ أن بعض الجامعات في بعض الدول لا تعترف بالشهادة الثانوية في بلدها كشهادة مؤهلة أو معتمدة للمنافسة للدخول في بعض التخصصات الرفيعة مثل الطب والهندسة والحاسوب . بل تعقد إمتحاناً آخرأ لتميز الطلاب في تحقيق رغباتهم. هذا دون شك يضعف مؤسسية القبول من ناحية قومية.

ب/ هناك تدخلات عشائرية أو سياسية تحاول التقليل من صرامة الإلتزام بلوائح القبول والتعيين في كثير من الدول العربية من حين لآخر وغالباً ما يستخدم السياسيون الميزانيات والتعيينات للمناصب الإدارية العليا مثل الوزير ومدير الجامعة والأمين العام لوزارة التعليم العالي كعصا ضغط لفرض تدخلاتهم .

ج/ لا توجد آلية متابعة صارمة من وزارة التعليم العالي لمدى تنفيذ قرارات لمجلس القومى للتعليم العالي فيما يلى ضبط الجودة والاعتمادية مما يجعل كثير من الأفكار الجيدة غير ذات قيمة .

د/ هناك شكاوى متكررة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين تغول السلطات الأعلى على السلطات الأدنى حيث يتدخل بعض رؤساء الأقسام على سلطة عضو هيئة التدريس ويتغول العميد على سلطة رئيس القسم

ومجلس الكلية ويتغول مدير الجامعة ونائب مدير الجامعة على سلطات العمداء والمجالس الدنيا أو مجلس الأساتذة وهكذا.... ومن ناحية أخرى قليل من مديري الجامعات من يستفيد من العلماء الكثر من غير الإداريين من خلال اللجان الفنية الطارئة التي يمكن أن تدعم المجالس الحاكمة ومن ثم مؤسسية الجامعات.

هـ/ بعض الجامعات لا تلزم الأقسام بنظام الممتحنين الخارجيين والبعض الآخر لا يعطى تقارير الممتحنين الخارجيين وزنها التام.

و/ لا توجد في كثير من الجامعات لجان لضبط الجودة والإعتمادية.

ر/ لا تسعى كثير من الجامعات لخلق علاقات مع مؤسسات إقليمية أو عالمية .

ح / هناك ضغوط سياسية أو عشائرية أو إقليمية علي مجالس الجامعات لإدخال تخصصات معينة مرغوبة مثل الطب والهندسة والحاسوب لم تكن الجامعة مهياًة لها من الناحية الأكاديمية .

ط/ لا يوجد دور للطالب في ضبط الجودة وفي تقويم الأداء الجامعي في كثير من الجامعات كما أن المؤسسات الطلابية لا تقوم بدورها الفاعل في هذا المجال.

## ٩- المقترحات والتوصيات :-

لسد الثغرات المذكورة أعلاه وغيرها نقدم ببعض التوصيات نوجزها فيما يلي:-

أ/ أن تكون في كل جامعة لجنة لضبط الجودة والإعتمادية من كبار العلماء والمتخصصين بالجامعة يكون لها إستقلاليتها الكاملة من إدارة الجامعة يناط بها التأكد من تنفيذ كل القرارات ذات الصلة بالإعتمادية وضبط الجودة وتتأكد من عدم تداخل السلطات وتغول السلطات الأعلى على الأدنى . تقوم هذه اللجنة برفع تقريراً علمياً بإحصائيات واضحة فيما يلي إجتماعات اللجان الحاكمة واللجان الطارئة وقراراتها وآراء أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب وعن مدى تنفيذ قرارات الإعتمادية وضبط الجودة لمجلس الجامعة متى ما اجتمع.

ب/ أن يكون هناك هيئة إعتماذ في وزارة التعليم العالي تنسق مع لجان الإعتمادية في الجامعات ومع اللجان المتخصصة في المجلس القومي للتعليم العالي وترفع تقريراً علمياً إحصائياً للمجلس القومي للتعليم العالي متى ما اجتمع وأن تطلع اللجان في الاتحادات الإقليمية والعالمية على هذه التقارير.

ج/ أن تتبرأ الجامعة بصورة حاسمة من التدخلات العشائرية أو السياسية سواء كان ذلك في القبول أو التعيينات أو إضافة البرامج وأن تسعى الجامعات في إيجاد مصادر تمويل خاصة بها حتى لا تكون الميزانيات سبباً في قبول تلك التدخلات.

د/ أن تقلص التأثيرات السياسية لأقصى حد في تعيين مديري الجامعات ونوابهم وأن يتم ذلك بالمنافسة بناء على الخبرة والكفاءة الأكاديمية وبواسطة لجان تحكيم من الذين هم مجمع عليهم في الزيادة والسبق والتميز الأكاديمي والنزاهة والالتزام .ويمكن مراعاة بعض الإعتبارات القومية والحساسيات الأثنية السياسية في بعض الدول أن تقدم تلك اللجنة ثلاث خيارات مستوفيه كل شروط التنافس والتأهيل ومرتبته للجهة السياسية الأعلى أي منها إيفاءً لتلك الأعتبارات.

هـ/ التنسيق مع الجهات الإقليمية والعالمية في امر ضبط الجودة وتوكيدها .

و/ اعتماد الجامعة نظام تقويم الطلاب لآداء الهيئة التدريسية والادارة الجامعية وتشجيع المؤسسات الطلابية في المشاركة الايجابية في مؤسسات الجامعة مثل مجلس الكلية ومجلس الاساتذة ومجلس شئون الطلاب ومجلس الجامعة

## المراجع :-

- [١] عوض حاج علي أحمد والسمني عبد المطلب نموذج محوسب للتقويم الإحصائي للامتحانات، مجلة أبحاث حوض النيل / جامعة النيلين العدد (٢) ٢٠٠٠ م .
- [٢] عوض حاج علي أحمد والسمني عبدالمطلب ، قياسية ومعييرة التقويم ، حاله دراسية الشهادة الثانوية السودانية – مجلة التعليم العالي العدد ٢ أكتوبر ٢٠٠٠م .
- [٣] عوض حاج علي أحمد - إدخال مفاهيم الحاسوب في التعليم العام - مجلة التربية - كلية التربية - جامعة الخرطوم العدد (١) يناير ١٩٩٥ م .
- [٤] عوض حاج علي أحمد إدخال مفاهيم نظم المعلومات والنمذجة الرياضية في التعليم العام - مجلة دراسات تربوية - المركز القومي للمناهج العدد (٤) ، ٢٠٠٢ م .
- [٥] عوض حاج علي أحمد والسمني عبد المطلب - تصميم إمتحان من خلال بنك الأسئلة : حالة دراسية الورقة الثانية للرياضيات بالشهادة الثانوية السودانية - مجلة دراسات تربوية المركز القومي للمناهج العدد (١١) ديسمبر ٢٠٠٤ م .
- [٦] عوض حاج علي أحمد - تقويم ومقارنة الشهادة السودانية الثانوية مع الشهادات الأجنبية لغرض الدخول للجامعات السودانية مجلة دراسات تربوية - المركز القومي للمناهج العدد (١٠) - يونيو ٢٠٠٤ م .